

صندوق التمكين القانوني استطلاع رأي الشركاء المستفيدين من المنح

أبريل 2024

مقدمة

صندوق التمكين القانوني (LEF) هو من ضمن الصندوق العالمي لحقوق الإنسان، وهو مبادرة عالمية تشاركية تضم العديد من أصحاب المصلحة لتقديم المنح وتم إنشاؤها من أجل توفير الموارد للمجموعات التي يقودها المجتمع المحلي لسد فجوة العدالة العالمية. يدعم صندوق التمكين القانوني LEF حاليًا 150 مجموعة في أكثر من 56 دولة.

دعا الصندوق الشركاء الحاصلين على المنح، في الفترة ما بين سبتمبر وأكتوبر 2023، للمشاركة في استطلاع عبر الإنترنت لتوثيق تجاربهم وقوتهم وأولوياتهم من حيث صلتها بالدعم الذي يتلقونه من LEF. ويعرض هذا التقرير النتائج الرئيسية للاستطلاع الذي شارك فيه 100 شريك من شركاء الصندوق الحاصلين على المنح. تتمحور نتائج الاستطلاع حول موضوعات رئيسية مثل الصحة التنظيمية، والجهود المبذولة في السعي للتمكين القانوني، والمساهمة في التغيير، وملاحظات وتوصيات الجهات المستفيدة من المنح حول دعم LEF.

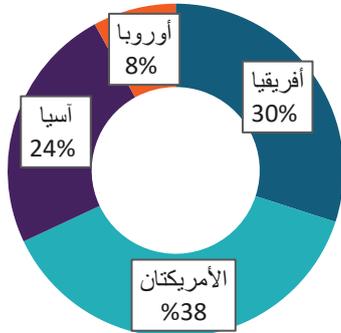
المنهجية

من هو الجمهور المستهدف بالاستطلاع؟

استهدف الاستطلاع جميع الشركاء الحاليين الحاصلين على منح من في جميع المناطق. وشمل ذلك المجموعات التي لديها منحة LEF نشطة حيث ينتهي تاريخها في نوفمبر 2023 أو بعده. تولت شركة Progress Inc ، شريكة الصندوق في الاستطلاع توزيع الاستطلاع وإدارته باستخدام برنامج Kobo Toolbox.

تمكن المشاركون في الاستطلاع من الاختيار من بين ثماني لغات كالتالي: (العربية والبورمية والإنجليزية والفرنسية والهندية والبرتغالية والإسبانية والتايلاندية). تُرجم الاستطلاع بدعم من منظمة مترجمون بلا حدود. كان الاستطلاع متاحًا للإجابة عليه من 25 سبتمبر حتى 13 أكتوبر 2023.

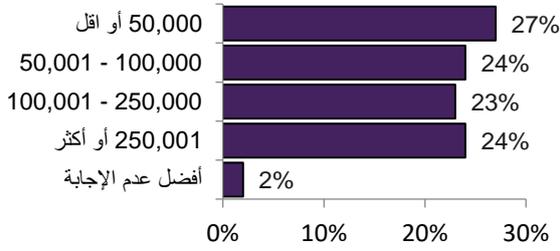
الإقليم الذي ينتمي إليه المحيب (العدد 100)



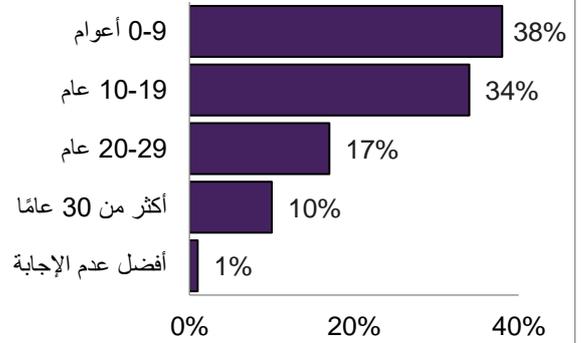
من أجااب على الاستطلاع؟

من أصل 121 منظمة من المنظمات الحاصلة على منح من LEF، استجابت 100 منظمة للاستطلاع، وهو ما يمثل معدل استجابة بنسبة 83 في المائة (بالتقريب).

الميزانية الإجمالية لعام 2022 (بالدولار الأمريكي) %2 يفضلون عدم الإجابة



نضج المنظمة

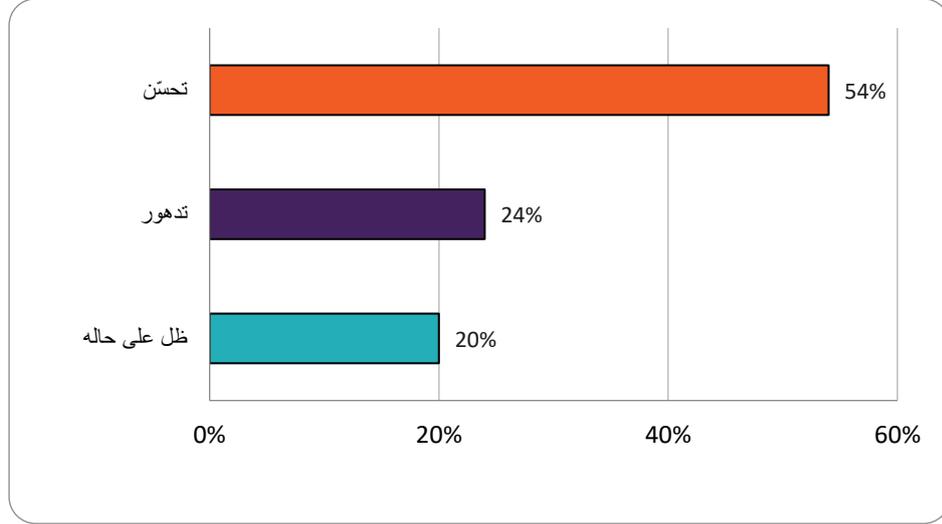


الصحة التنظيمية

تواجه العديد من المجموعات قيودًا على التمويل أو مخاوف تتعلق بالاستدامة.

ما يقارب 73% من المجموعات لديها تمويل مفيد في الغال ببدء مشروع لا يمكن استخدامه لتغطية تكاليف التشغيل العامة أو كدعم عام. على الرغم من هذه القيود، أبلغت مجموعات عديدة عن تحسن في حالة التمويل مقارنة بالعام الذي سبق الاستطلاع. يؤكد وضع التمويل هذا على أهمية الدعم المرن لمدة عامين من LEF.

وضع التمويل إيجابي بالنسبة لمعظم المجموعات مقارنة بالعام الماضي:



أبلغ المستفيدون من المنح عن مصادر تمويل متنوعة إلى حد ما، حيث أبلغ أكثر من النصف (52 مجموعة) عن نوعين أو ثلاثة أنواع مختلفة من مصادر التمويل. أبلغ أكثر من الثلث (35 مجموعة) عن نوع واحد من مصادر التمويل. كان لمجموعات قليلة نظرة قوية للاستدامة المالية للعام المقبل. وأفادت أكثر من نصفها (57 مجموعة) بأن لديها ما يكفي للاستمرارية، ولكن قد تضطر إلى إجراء تخفيضات في الميزانية للحفاظ على عملياتها. وأبلغت قليل من المجموعات (سبع مجموعات) عن تحديات شديدة في استدامة التمويل للعام المقبل.

أنواع مصادر التمويل

المؤسسات الخيرية أو الجمعيات الخيرية (72%).
المانحين المؤسسيين، بما في ذلك المعونة الأجنبية (28%) أو الوكالات متعددة الأطراف (21%) أو الحكومة (10%).
مصادر المجتمع المحلي مثل المساهمات الفردية (27%) أو مستحقات الأعضاء (25%).
مصادر أخرى، مثل القطاع الخاص (11%) أو الأنشطة المدرة للإيرادات (16%).

المجموعات التي تواجه مخاطر الصحة النفسية أو التحرش أكثر من غيرها من القضايا الأمنية الأخرى

تواجه المنظمات المكرسة للنهوض بالوصول إلى العدالة عقبات مختلفة، بما في ذلك مخاطر الصحة العقلية والرقمية والجسدية والأمنية القانونية. بحث الاستطلاع في هذه التحديات، مع الاعتراف بالترابط المحتمل بينها. ما يقرب من الثلثين (61 مجموعة) يوافقون بشدة أو إلى حد ما على أن الموظفين أو المتطوعين واجهوا تحديات في مجال الصحة النفسية في العام الماضي. أكثر من الثلث (39 مجموعة) لا يوافقون بشدة أو إلى حد ما على أن الصحة النفسية تمثل تحديًا.

مشاكل أمنية	نوع الخطر أو التهديد	الإجابات
الجسدية	التحرش بالأفراد أو تهديدهم	46% (46)

(38) %38	حملات التحرش أو التشهير عبر الإنترنت	الإلكترونية
(25) %25	الأجهزة والأدوات المسروقة/المختربة	
(21) %21	دعوى قانونية أو إجراءات أخرى	القانونية
(14) %14	القيود المفروضة على التمويلات والخدمات المصرفية	

جهود متابعة التمكين القانوني

تستخدم المجموعات استراتيجيات مختلفة لتحقيق أهدافها في التمكين القانوني

يجمع التمكين القانوني بين القانون والتنظيم لبناء القوة بين الأشخاص المتضررين من الظلم. تستخدم المجموعات استراتيجيات مختلفة لتحقيق أهدافها لمعالجة الظلم. استكشف الاستطلاع بعض الاستراتيجيات الأكثر شيوعًا.

<p>أنواع استراتيجيات التمكين القانوني</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ تغيير السلوك: ممارسات لتغيير المواقف والسلوكيات الاجتماعية ○ التواصل والتنظيم: بناء الشبكات أو تنظيم الآخرين للعمل ○ الحماية: منع التهديدات التي تواجهها مجموعات معينة من الناس أو التخفيف من حدتها أو الاستجابة لها ○ الدفاع عن الحقوق (صياغة القانون): التأثير على التشريعات أو السياسات ○ التوعية بالحقوق (معرفة القانون): تثقيف الآخرين بشأن الحقوق والخدمات القانونية ○ الاستجابة للحقوق (استخدام القانون): الخدمات القانونية أو غيرها من الإجراءات لمعالجة الظلم

في العام الماضي، استخدم المستفيدون من منح LEF استراتيجيات متنوعة لمعالجة قضايا العدالة داخل مجتمعاتهم. وكانت الجهود المبذولة لمساعدة الآخرين على معرفة القانون أو تشكيله شائعة وكذلك الجهود المبذولة للتواصل وتنظيم الآخرين من أجل العمل. يشار هنا إلى الاستراتيجيات الأكثر شيوعًا التي اختارها نصف المجموعات أو أكثر على الأقل (كان من الممكن اختيار استراتيجيات متعددة).

- **التوعية بالحقوق (معرفة القانون)**
- التوعية أو التثقيف بالحقوق (83 في المئة)
- **مناصرة الحقوق (صياغة القانون)**
- المناصرة المحلية أو الوطنية (82 في المئة)

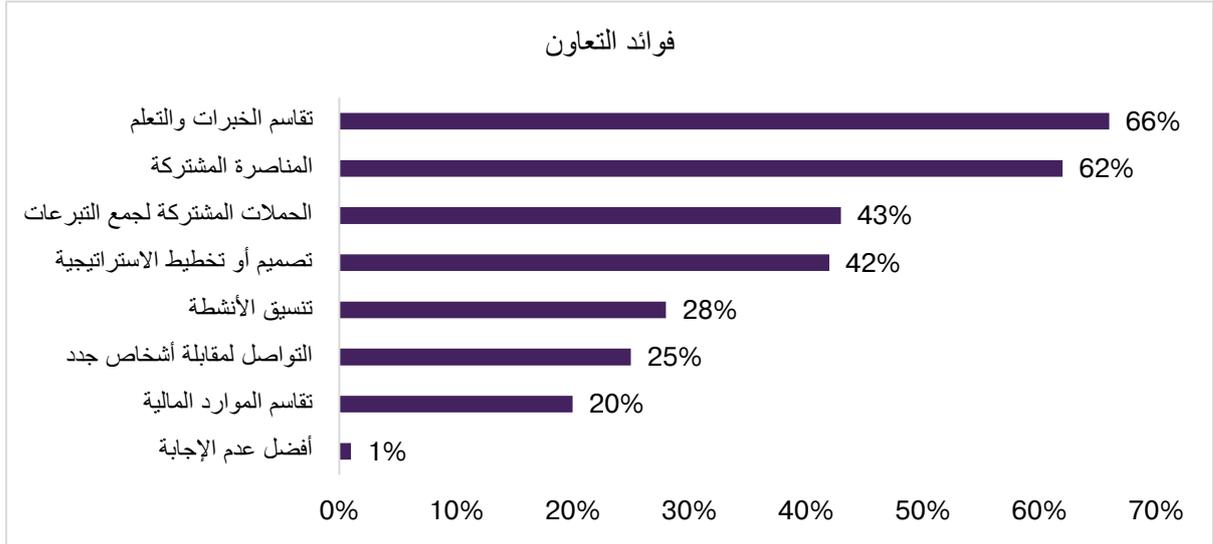
- البحث وإنتاج المعرفة (67%)
- التواصل والتنظيم
- التنظيم المجتمعي أو التعبئة المجتمعية (78 بالمائة)
- بناء شبكات المجتمع المدني والتعاون معها (75 في المائة)
- الاستجابة للحقوق (استخدام القانون)
- خدمات المساعدة القانونية (61 في المائة)
- مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان (55 في المائة)

أعضاء المجتمع المحلي يصممون الأنشطة وينفذونها مع الشركاء الحاصلين على المنح

أفاد الشركاء المتلقون للمنح بإشراك الأفراد أو المجموعات أو المجتمعات المحلية التي يدعمونها في جوانب مختلفة من عملهم، وغالبًا ما يكون ذلك في تنفيذ الأنشطة (88 في المئة)، وتصميم الأنشطة والتخطيط لها (81 في المئة)، وجهود التقييم والتعلم (70 في المئة). ينخرط أقل من نصف المحييين (46 في المئة) في إشراك مجتمعاتهم المحلية في جهود تقييم المخاطر أو التخفيف من حدتها.

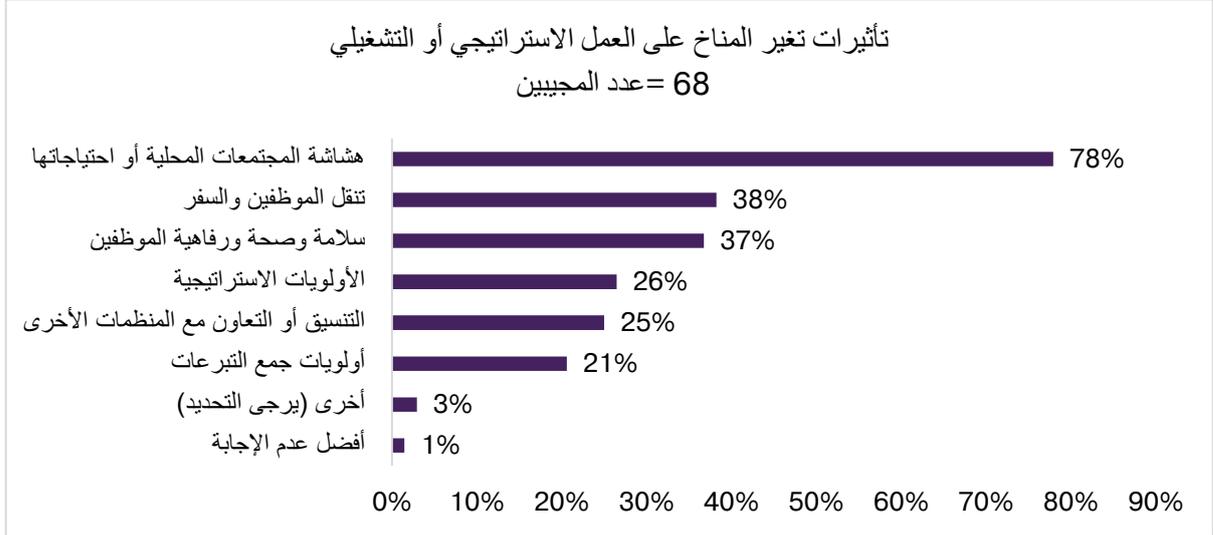
التعاون مع الآخرين من شأنه أن يفيد عمل التمكين القانوني

في العام المقبل، سيجد الشركاء المستفيدين من المنح أنه من المفيد لعملهم التعاون مع الآخرين، في المقام الأول من أجل التعلم ومبادرات الدعوة المشتركة. ومع ذلك، أشار المحييون إلى وجود مجموعة متنوعة من العوائق التي تحول دون التعاون، وأكثرها شيوعًا نقص الموارد المالية أو البشرية (70 في المائة).



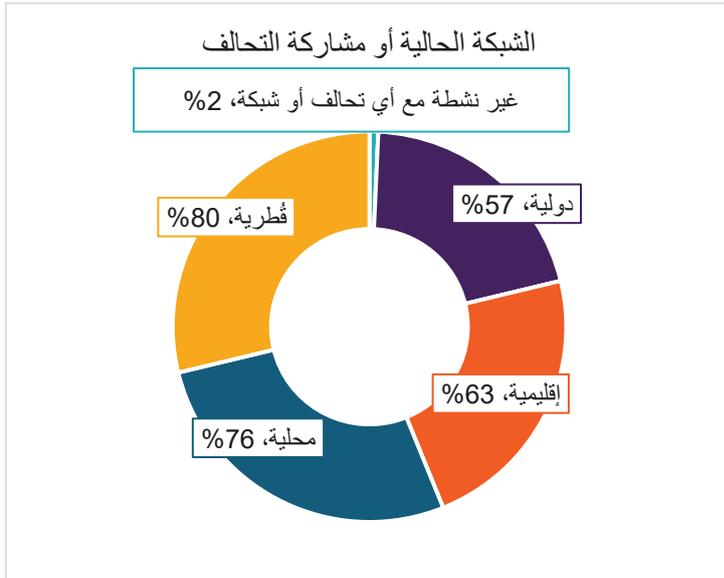
أبلغت المجموعات عن بعض تأثيرات تغير المناخ

أبلغ أكثر من ثلثي الشركاء المستفيدين من المنح عن تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة لتغير المناخ على عملهم في العام الماضي (68 مجموعة). ومن بين تلك المجموعات التي تعاني من مستوى ما من تأثيرات تغير المناخ، كان ضعف المجتمع أو احتياجاته هو الجانب الأساسي الذي تأثر به عملهم.



المساهمات في التغيير

تعمل المجموعات على المستوى المحلي وتتواصل عبر الحدود لتحقيق التغيير



يهدف LEF إلى دعم المنظمات التي تنبثق من الأشخاص الأكثر تأثرًا بمشكلة العدالة في سياقها وتقودها وتخضع للمساءلة أمامهم. أفاد الشركاء المستفيدون من منح LEF عن نطاق جغرافي محلي بشكل كبير لعملهم. مع خيار اختيار إجابات متعددة، أفاد 50 في المائة أو أكثر من المجيبين بأنهم يعملون على المستوى الوطني و/أو دون الوطني (الولاية أو المقاطعة أو المنطقة) و/أو على مستوى المجتمع المحلي. وأشار أقل من 6 في المائة من المجموعات إلى العمل في بلدان متعددة، سواء في نفس المنطقة أو في مناطق مختلفة.

وعلى الرغم من هذا التركيز المحلي، ينشط العديد من الشركاء الحاصلين على المنح في شبكات أو تحالفات على الصعيدين المحلي والدولي. وقد يكون ذلك إشارة إلى الجهود المبذولة لربط القضايا المجتمعية بالحركات أو الأجناس العالمية.

أبلغت المجموعات المستفيدة من المنح عن مجموعة متنوعة من الأصول التنظيمية التي تعتمد عليها لإحداث التغيير في سياقاتها. من بين 100 مستجيب، هذه هي الأصول الأكثر شيوعًا والأقل شيوعًا التي تم اختيارها.

نقاط القوة الأكثر شيوعًا:

- معرفة وتعلم – 92 بالمائة
- علاقات مع الآخرين – 71 بالمائة
- القدرة على التأثير في السياسات – 52 في المائة
- ممارسات سرد القصص أو التواصل - 50 في المائة
- هوية الموظفين و/أو الشركاء المتعددة الجوانب- 49 في المائة
- القدرة على التأثير في الرسالة أو تأطير القضية- 48 في المائة

وشملت مجالات القوة الأقل شيوعًا الوصول إلى عمليات صنع القرار الخارجية (26%) والموارد المالية (22%).

ملاحظات حول LEF

قدم جميع المشاركين في الاستطلاع البالغ عددهم 100 مشاركون تعليقاتهم حول القيم والاستراتيجيات التي يقدرونها أكثر من غيرها في صندوق التمكين القانوني (LEF) ؛ كما شارك معظمهم توصيات لتحسين ممارسات LEF.

تقدر الجهات المستفيدة من المنح الموارد المرنة والقائمة على الثقة لمبادرات التمكين القانوني

عند سؤالهم عن أكثر جوانب الدعم المقدم من LEF قيمة لعملهم، أعرب الشركاء المستفيدون من المنح عن تقديرهم للموارد المالية. وأشاروا بشكل خاص إلى المرونة في تحديد كيفية استخدام الأموال. ووصف العديد منهم الشعور بالثقة أو الاحترام لمنظمتهم. وإجمالاً، أبرزت الملاحظات تقديرًا لهذه الممارسات والقيم:

- الموارد المالية لمساعدة المجموعات على إنجاز مهامها التنظيمية من خلال تنفيذ استراتيجيات وأنشطة التمكين القانوني مع مختلف السكان ومن أجلهم، ودعم الموظفين للقيام بهذا العمل.
- احترام الاستقلالية التنظيمية في تخصيص الموارد للأولويات البرمجية أو التشغيلية.
- الاستدامة والاستمرارية في الأنشطة والخدمات القانونية، والقدرة على دعم العمل المتعلق بالقدرة والأهداف طويلة الأجل، والاستقلالية في عملها.

"تجربتنا مع الصندوق حديثة نسبيًا ولكننا نقدر كثيرًا اعترافه بالحاجة إلى المرونة والحد الأدنى من المتطلبات الإدارية."
- شريك مستفيد من المنح في أفريقيا

"التمويل يسمح لنا بالحفاظ على قدرات الفريق على المدى الطويل وبناء قدراته."
- شريك مستفيد من المنح في أوروبا

"الموارد المالية... تسمح لنا بالحصول على الاستقلالية وعدم الاعتماد على مصالح القطاع الخاص لتمويل تلك الأنشطة."
- شريك مستفيد من المنح في الأمريكتين

"يتيح التمويل الأساسي والمرونة التي يوفرها لمنظمات مثل منظماتنا مواصلة عملنا على أرض الواقع دون انقطاع والعمل على تحقيق الاستقرار المالي."
- شريك مستفيد من المنح في آسيا

"غالبًا ما يتطلب التمكين القانوني لمجتمع الميم معرفة متخصصة وجهود مناصرة ومبادرات توعية تتطلب تمويلًا للموظفين والخبراء القانونيين وحملات التوعية. ويسمح لنا الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق بتخصيص الموارد بفعالية واستدامة جهودنا مع مرور الوقت."
- شريك مستفيد من المنح في أفريقيا

يوصي الحاصلون على المنح بتمويل طويل الأجل وتعميق الروابط مع LEF والأقران

وقدمت المجموعات مجموعة متنوعة من التوصيات لمساعدة LEF على تحسين ممارساته. وبالإضافة إلى كمية التمويل، قدمت المجموعات ملاحظات حول جودة الموارد المالية المقدمة. وأشارت العديد من المجموعات إلى اهتمامها بالدعم المقدم خارج نطاق المنح، لا سيما التواصل مع موظفي LEF والتواصل مع المنظمات النظيرة. وبرزت في هذه التعليقات اقتراحات تتعلق بهذه الممارسات والقيم:

- **موارد مالية مستدامة** لبناء علاقات مع LEF والسعي لتحقيق أهداف التمكين القانونية على المدى الطويل، بالإضافة إلى المزيد من المرونة لتغطية بعض التكاليف التشغيلية.
- **التواصل** مع شركاء آخرين من الحاصلين على المنحة الذين يعملون على قضايا مماثلة أو في نفس المنطقة لتبادل المعرفة والخبرات وربما للتعاون مع الآخرين.
- **مرافقة ما بعد المنحة** لإقامة المزيد من التواصل المنتظم وبناء علاقات أعمق مع موظفي LEF، بما في ذلك من خلال زيارات لتجربة عمل الشركاء الحاصلين على المنحة.
- **المساعدة الفنية** لدعم تطوير الخبرات حول التمكين القانوني أو القدرات التنظيمية.

"زيادة تخصيص الموارد، ودعم البرامج أو المشاريع طويلة الأجل لتحقيق أثر أكبر."
- شريك مستفيد من المنح في أفريقيا

"ستكون الاجتماعات [المنتظمة] مفيدة لتعزيز علاقتنا مع الصندوق، وستكون أيضًا بمثابة مساحة للتعلم والتبادل."
- شريك مستفيد من المنح في الأمريكتين

"بناء تحالف بين الشركاء الذين يعملون في أنشطة متشابهة في مختلف المناطق لتحسين حملاتهم الجماعية/التضامنية. وأيضًا، لبناء إجراءات تعاونية."
- شريك مستفيد من المنح في آسيا

"الاستمرار في دعم العمل الشعبي المحلي والنظر أيضًا في الجمع بين مختلف المنظمات الشعبية من جميع أنحاء العالم لتبادل الخبرات وإنشاء الشبكات والعمل معًا، وبالتالي تعزيز الحركات الشعبية."
- شريك مستفيد من المنح في أوروبا

"...تساعدنا كذلك على تعزيز التحالفات الاستراتيجية وإيجاد مساحات للتبادل لتطوير استراتيجيات مشتركة وجماعية للتقاضي الاستراتيجي والتمكين القانوني."
- شريك مستفيد من المنح في الأمريكتين

